ISSN: 2253-0266
مجلة القانون، المجتمع والسلطة
EISSN: 2600-6219
المجلد: 12 العدد:2 السنة: 2023 ص.ص: 325–348

المسألة الطائفية في لبنان وتداعياتها على النظام السياسي

The Sectarian Issue in Lebanon and Its Implications on the Political System

لبنى بهولي *
جامعة محمد بوضياف المسيلة ؛ الجزائر

تاريخ الاستلام: 2023/3/24 **تاريخ القبول**: 2023/7/22 **تاريخ النشر**: 2023/9/11

ملخص:

يتناول البحث بالدراسة موضوع الطائفية وأثرها على النظام السياسي في لبنان، وانطلق البحث من فرضية غياب الانسجام والتوحد الطائفي والمذهبي في لبنان كان لا بد وأن يؤثر سلباً على النظام السياسي فيه . قدمت الدراسة عرضا مفصلا لأصول الطائفية ولأهم الطوائف الموجودة في لبنان، والنتائج التي ترتبت على تبنيه لنظام المحاصصة الطائفية والمذهبية. وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الطائفية انعكست سلباً على النظام السياسي اللبناني ولعبت دوراً هاماً في زيادة الأزمات السياسية وإطالة أمدها.

الكلمات المفتاحية: لبنان؛ الطوائف؛ الطائفية؛ النظام الطائفي.

Abstract:

The research examines the issue of sectarianism and its impact on the political system in Lebanon. It starts with the hypothesis that the absence of sectarian and denominational harmony and unity in Lebanon is bound to have a negative effect on its political system. The study provides a detailed overview of the origins of sectarianism and the major sects present in Lebanon, along with the consequences of adopting the sectarian and denominational power-sharing system. The research concludes that sectarianism has had a detrimental impact on the Lebanese political system, playing a significant role in increasing political crises and prolonging their duration.

Keywords: Lebanon; Sects; Sectarianism; Sectarian System.

* المؤلف المراسل.

ISSN: 2253-0266
EISSN: 2600-6219
مجلة القانون، المجتمع والسلطة
المجلد: 12 العدد:2 السنة: 2023 ص.ص: 325-348

مقدمة:

منذ أن نشأ لبنان وهو يعاني من أزماتٍ سياسية سببها التحديات الكثيرة النابعة من ظروف المجتمع اللبناني وتركيبته الطائفية المتعددة، فلبنان بلد غير متجانس، إذ يشكل خريطة فسيفسائية من الأديان والمذاهب والطوائف ، التي لعبت ومازالت تلعب أدوارا مختلفة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللبنانية منذ الاستقلال وحتى الآن، إضافة إلى الدور الذي تلعبه في تأزم الوضع اللبناني. ذلك أن غياب الانسجام والتوحد الطائفي والمذهبي في لبنان كان لا بد وأن يقود إلى استقطاب حاد يقوم بحسب الخطوط الطائفية. ورغم أن لبنان عرف تعديلات عدة على مستوى النظام السياسي، وضعها اتفاق الطائف والتعديلات المنبثقة عنه، فقد كان النظام السياسي اللبناني، نظاماً طائفياً بكل بنوده وقوانينه وممارساته. الأمر الذي انعكس على مجمل تطور الأحداث داخل لبنان.

في هذا البحث سنتناول بالدراسة والتحليل حالة الانقسام الطائفي في المجتمع اللبناني ومدى تأثيرها على النظام السياسي اللبناني، ومعرفة ما إذا كان التعدد الطائفي والديني في لبنان يمثل سببا للأزمة اللبنانية أم أن هناك أسبابا أخرى أكثر أهمية. وسيتم ذلك من خلال طرح **الإشكالية** التالية:

– ما مدى تأثير الطائفية على النظام السياسي في لبنان؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة، أهمها:

- ما هي أهم الطوائف في لبنان وأكثرها بروزا وتأثيرا على الساحة السياسية؟
- ما هي الجذور التاريخية للطوائف والطائفية في لبنان؟
- كيف انعكست الطائفية على شكل وطبيعة النظام السياسي اللبناني؟

فروض الدراسة: تسعى الدراسة إلى التحقق من الفرضيات التالية:

- تختلف الطوائف المسلمة والطوائف المسيحية من حيث درجة القوة والنفوذ والتأثير.
- تعود الطائفية في لبنان إلى عهود وفترات سابقة على تأسيس دولة لبنان.

- انعكست الطائفية على النظام السياسي اللبناني من خلال تطبيقه لنظام المحاصصة الطائفية.

مناهج الدراسة واقترابالها: اعتمد المقال على مجموعة من المناهج العلمية بشكل يخدم سير البحث ويلائم عرض وتحليل المعلومات، كالمنهج التاريخي وذلك عند دراسة تاريخ الطوائف وجذور الطائفية في لبنان والرجوع إلى المراحل السابقة من تاريخ لبنان. والمنهج الوصفي من خلال التركيز على إبراز دور الطوائف والطائفية في لبنان ومدى تأثيرها على النظام السياسي أو في دفع الوضع اللبناني باتجاه التأزم أو الحل. إضافة إلى نظرية النظم من خلال تحليل عناصر ومكونات النظام السياسي اللبناني.

محاور الدراسة:

أولا: مفهوم الطائفة والطائفية

ثانيا: أصول الطوائف والطائفية في لبنان

ثالثا: الطوائف في لبنان

رابعاً: النظام السياسي في لبنان (نظام المحاصصة الطائفية)

أولا: مفهوم الطائفة والطائفية:

الطائفة هي جماعة أو فرقة يجمع بين أفرادها عقيدة دينية واحدة وسلوكيات طقوسية واحدة، تميزها عن غيرها من الجماعات الدينية الأخرى، وتقيم عليها علاقاتها وضوابط التزامها السلوكي الخاص والعام.[1]

[1]- صالح نبيل علي، "المسألة الطائفية في الاجتماع الديني والسياسي العربي..مقاربة في البنية والمآلات العملية". **مجلة ذوات**، العدد 54، (2019)، ص.47. تم الاسترجاع من الرابط:
https://www.mominoun.com/pdf2/Thewhat/54.pdf

أو هي جماعة هوية تميز نفسها عبر الانتساب إلى العقيدة أو المذهب، إذ تعده محدداً اجتماعياً وسياسياً ذا أهمية. وتتحول في المجتمعات المتدينة، والمتعددة الديانات في الوقت ذاته، إلى كيان اجتماعي-سياسي له دور في المجال العمومي.[1]

يفرّق كثير من العلماء بين مفهومي الطوائف *Sects* والطائفية *Secterianism*. فالمفهوم الأول يشير فقط إلى التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية بين الأفراد والمجموعات التي يتكون منها المجتمع. أما المفهوم الثاني "الطائفية" فهو يشير إلى استخدام هذا التنوع الديني لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، مثل المحافظة على مصالح ومزايا مكتسبة أو النضال من أجل تحقيق مثل تلك المزايا والمصالح لزعماء أو أبناء طائفة معينة في مواجهة طوائف أخرى.[2] فإذا ما كان انتماء الإنسان إلى طائفة أو مذهب معين لا يجعله بالضرورة طائفيّاً، فإنه يصبح كذلك، عندما يسعى بأي عمل للإضرار بحقوق الطوائف الأخرى ويتخذ سلوكاً يحاول من خلاله إكساب طائفته تلك الحقوق التي تكون لغيرها تجاهلاً لها وتعصباً ضدها.[3]

في كتابه "نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة" اعتبر برهان غليون أن الطائفية تنتمي إلى ميدان السياسة لا إلى مجال الدين، فالطائفية لا علاقة لها في الواقع بتعدد الطوائف

---

[1]- بشارة عزمي، "الطائفة والطائفية: من اللفظ ودلالاته المتبدلة إلى المصطلح السوسيولوجي التحليلي". **مجلة عمران**، العدد 6/23، (2018)، ص.23. تم الاسترجاع من الرابط:
https://omran.dohainstitute.org/ar/issue23/Pages/Bishara.pdf

[2]- شاهين عبد العزيز راغب، **الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل**. (القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 2011)، ص ص.65-66.

[3]- عبد اللطيف سامر مؤيد، العرداوي خالد عليوي، "الطائفية وأثرها في بنية المجتمع المدني: مقاربة لترسيخ حالة التعايش السلمي في العراق". **مجلة أهل البيت عليهم السلام**، العدد 20، (ديسمبر 2016)، ص.276. تم الاسترجاع من الرابط:
https://abu.edu.iq/sites/default/files/research/journals/ahl-al-bayt/issues/20/180605-175359.pdf

مجلة القانون، المجتمع والسلطة ISSN: 2253-0266
المجلد: 12 العدد:2 السنة: 2023 ص.ص: 325-348 EISSN: 2600-6219

والديانات، فمن الممكن أن يكون المجتمع متعدد الطوائف الدينية والإثنية دون أن يؤدي ذلك إلى نشوء دولة طائفية أو سيطرة الطائفية على الحياة السياسية، وبالتالي تحول الولاء من الدولة إلى الطائفة.[1] لكن عندما تقوم النخب السياسية وأصحاب القرار في الدولة، بالتمييز بين الناس على أساس الهوية الطائفية، يصبح ذلك مُحدداً لتوجهات الناس واختلافاتهم، فتتحول الدولة من كيان مجرّد وحيادي مهمته ضبط الاختلافات والنزاعات الدائمة بين الناس، وإدارة هذا الاختلاف على أساس الهوية المواطنية التي تربط الأفراد فيما بينهم، مثلما تربطهم جميعاً بالدولة، إلى كيان طائفي ومنحاز. وهذا الانحياز يلقي بظلّه على جميع مؤسساتها وفي المجتمع بشكل عام، لينبني على هذا الأساس مجتمعاً طائفياً يمارس طائفيته سراً أو علناً تبعاً للظروف السياسية المتاحة.[2]

وعليه فإن الطائفية تتشكل ضمن " أعمال السياسة"، وليس ضمن مجالات الدين والعقيدة، لأن الهدف لهذا الطائفي أو ذاك، أو لهذا المجتمع أو تلك الدولة هو " إنشاء دولة طائفية، وسيطرة الشعور الطائفي، والولاء للطائفة، بالشكل الذي يتقدم على الولاء للوطن والدولة والقانون".[3]

وهنا يرى الدكتور تيسير عبد الجبار الألوسي في دراسة له حول " الأحزاب الطائفية والإسلام السياسي" أن الطائفية ودويلاتها هي التمثيل الأسوأ لمراحل الدولة سياسيا ومدنيا،

[1]- غليون برهان، **نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة.** (بيروت،المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1995)، ص.20.

[2]- ماهر مسعود، " الطائفية والطغيان: بحث في المعنى والسلطة"، (أفريل 2018). تم الاسترجاع من الرابط:
https://alaalam.org/ar/society-and-culture-ar/item/686-565200418

[3]- شلبي جمال، ت"حولات الطائفية في العالم العربي من العقيدة الدينية إلى التجاذبات الدولية". **مجلة ذوات**، العدد 54، (2019)، ص.22. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.mominoun.com/pdf2/Thewhat/54.pdf

ISSN: 2253-0266 مجلة القانون، المجتمع والسلطة
EISSN: 2600-6219 المجلد: 12 العدد:2 السنة: 2023 ص.ص: 325–348

معتبراً أن الطائفية لا تتشكل أو تظهر إلا من خلال الادعاء والزعم بالدفاع عن مصالح طائفية معينة.[1]

ثانيًا: أصول الطوائف والطائفية في لبنان:

إن توزيع الطوائف اللبنانية لم يكن نتيجة مرحلة زمنية معينة، ولا نتاج تأثير عامل من العوامل على حدة. بل يعود ذلك إلى فترات تاريخية عديدة، كما يعود إلى جملة من العوامل المعقدة.

تتمثل أهم هذه العوامل المؤثرة في اختلاف أصول الطوائف، فمنها ما يعود إلى المسيحية الأولى ذات الطابع الشرقي المميز أو إلى النصرانية الأولى والجذع الروماني البيزنطي، ومنها ما يعود إلى التراث الفارسي والحركات الباطنية الإسلامية أو المتفتحة على التيارات الفكرية والحضارية، بل فيها مزيج بين التيارات السابقة كالصوفية الإسلامية المتفاعلة مع التراث الإيراني واليوناني والروماني.[2]

بالإضافة إلى مؤشرات تعود إلى الحكم العثماني ووضعهم لنظام الملة، وهو عبارة عن نظام إسلامي طبق على أهل الذمة من رعايا السلطان. وتبعا لهذا النظام كان جميع الرعايا العثمانيين من غير المسلمين ينظمون في طوائف حسب مذاهبهم الدينية وليس حسب

[1]– العياصرة مروان، "الطائفية..من السياق الديني إلى التوظيف السياسي". **مجلة ذوات**، العدد 54، (2019)، ص.18. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.mominoun.com/pdf2/Thewhat/54.pdf

[2]– قادري حسين، **لبنان: الحرب الأهلية والتدخلات الخارجية**، (باتنة، دار قانة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008)، ص.20.

المكان الذي ينتمون إليه، ويرعى كل ملة رؤساؤها الروحيون الذين يفصلون في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية، كما يعتبرون الممثلين لأبناء طائفتهم لدى السلطات العثمانية.[1]

وفي عام 1841، عمدت فرنسا وإنجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا إلى إقناع أو إجبار السلطان العثماني إلى تقسيم جبل لبنان الخاضع للسيطرة العثمانية في تلك الحقبة إلى "قائمقاميتين" واحدة للمسيحيين وأخرى للدروز .[2] ولكل قائمقائية مجلس يمثل الطوائف الخمس: السنة والموارنة والدروز والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك، واقتصر على تمثيل الشيعة في المجلس بمستشار، لعدم اعتراف العثمانيين بأنظمة شرعية خاصة بالشيعة.[3]

لقد تسبب نظام القائمقاميتين في مجازر عام 1850 وعام 1860، مما دفع الدول الأوروبية بالاتفاق مع الدولة العثمانية، إلى تأسيس نظام المتصرفية، الذي نظمه بروتوكول 1860 المعدل سنة 1861، والذي يعطي جبل لبنان استقلالاً إدارياً ضمنته الدول الأوروبية، وتم الاتفاق على أن يكون المتصرف مسيحي غير لبناني من رعايا السلطنة، يعاونه مجلس إداري مؤلف من 12 عضواً (4 موارنة، 3 دروز، 3 روم أرثودكس، وسني وشيعي).[4] ليؤثر بعدها الانتداب الفرنسي على توزيع الطوائف من خلال تأسيس لبنان الكبير عام 1920، وخروج المسيحيين بأعداد كبيرة من الجبل الضيق إلى المناطق الساحلية حيث العاصمة بيروت، بينما تمسك المسلمون بمناطقهم الأهلية.[5]

[1]- فتوني علي عبد، **تاريخ لبنان الطائفي**، (بيروت، دار الفرابي، الطبعة الأولى، جانفي 2013)، ص ص.23-24.

[2]- العياصرة، مرجع سابق، ص. 15.

[3]- فتوني، مرجع سابق، ص. 38.

[4]- أبو الحصين نجلاء موسى، "المتغيرات السياسية الإقليمية وأثرها على مستقبل النظام السياسي اللبناني 2005-2013"، (أطروحة ماجستير)، جامعة الأزهر، غزة، 2017، ص.24 .

[5]- قادري، مرجع سابق، ص.20.

وعلى هذا الأساس، اعتبر جمال حمدان أن "مشكلة الطائفية في لبنان لم تنفصل في أي مرحلة من مراحلها عن الاستعمار، فهو الذي غذاها، إن لم يكن خلقها. وهو الذي اتخذ منها أداة سياسية يدعم بها وجوده". وكمثال على ذلك ذكر حمدان أن "الصليبية تذرعت بحماية الشيعة من السنيين، فضلا بطبيعة الحال عن حماية المسيحيين. والاستعمار التركي، لكي يضرب عناصر الدولة المتنافرة بعضها ببعض فيضمن بقاءه، وضع عامدا متعمدا ''نظام الملة'' الذي يحدد إطار الحكم على أساس الدين وخلق بذلك وعيا دينيا بالذات، وبذر أول بذور الطائفية. وفضلا عن هذا، الاستعمار التركي، بتعصبه الضيق الأفق واضطهاده للشيعة، هو الذي زرع الأشواك بين الفرق الإسلامية نفسها. ثم يأتي الاستعمار الأوروبي بنفسه يستغل الطائفية بلا مواربة وكسياسة مرسومة فاحتضن الأقليات وعمل على خلق شعور بكيان خاص لها".[1]

وهذا على خلاف المؤرخ اللبناني أسامة مقدسي الذي أكد في كتابه " الطائفة والتاريخ والعنف في لبنان القرن التاسع عشر تحت الحكم العثماني"، بأن الطائفية التي وسمت كل الأديان " ليست مؤامرة عثمانية، ولا اختراعاً أوروبياً، وليست طبيعة لبنانية، وإنما تعكس تحلل النظام الاجتماعي اللبناني التقليدي وسط وجود أوروبي متنامٍ وإصلاحات عثمانية كبرى في الشرق الأوسط...".[2]

ثالثًا: الطوائف في لبنان:

وفقا للوائح الشطب الرسمية وجدول توزيع الناخبين على المناطق والطوائف الصادرة عن وزارة الداخلية في جويلية 2000، فإن الناخبين ينتمون إلى 20 طائفة، ولم تأت لوائح

[1]- بركات حليم، **المجتمع العربي في القرن العشرين(بحث في تغير الأحوال والعلاقات)**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، يوليو 2000)، ص. 438.

[2]- شلبي، **مرجع سابق**، ص. 25.

مجلة القانون، المجتمع والسلطة ISSN: 2253-0266
المجلد: 12 العدد:2 السنة: 2023 ص.ص: 325-348 EISSN: 2600-6219

الشطب على ذكر الأحباش، كذلك ليس من ذكر في هذه اللوائح لناخبين من الطائفة القبطية رغم أنها حازت على اعتراف رسمي.

ويمكن تصنيف سكان لبنان إلى مجموعتين دينيتين كبيرتين: إسلامية ومسيحية، وهناك أقلية يهودية تبلغ قرابة 5000 نسمة وأقليات دينية أخرى صغيرة. حلّت الطائفة الشيعية في المرتبة الأولى من حيث العدد، وشكلت نسبة 31.6% من اللبنانيين، وجاء السنّة في مرتبة متقاربة وشكّلوا نسبة 31.3.%. (بالأرقام عدد اللبنانيين بحسب الطوائف، 2019

أما الطوائف المعترف بها رسميا في لبنان فعددها 18 طائفة وهي كالآتي:

الموارنة: هي أكبر طائفة مسيحية. كانوا أكثر الطوائف عددا عند تأسيس دولة لبنان الكبير في عام 1920. لكن أعدادهم تراجعت نتيجة عدة عوامل. مرجعية الموارنة بكركي، وعلى رأسها البطريرك بشارة بطرس الراعي. يتمركزون في الشمال وفي كسروان. يشكلون حوالي 23% من الشعب اللبناني المقيم.

تملك الطائفة المارونية نفوذا وامتيازات كبيرة. فزيادة على الدور الذي يلعبه أبناء هذه الطائفة في الحياة السياسية والاقتصادية من خلال اضطلاعهم بأهم الوظائف السياسية والاقتصادية (رئاسة الجمهورية، قيادة المؤسسة العسكرية)، وللبطريرك الماروني نفوذ حاسم في الشؤون السياسية اللبنانية داخليا وخارجيا، كما يتمتع هو وأتباعه بالاستقلال عن الحكومة، والكنيسة المارونية لديها أوقاف ضخمة تدر عائداً يكفي ويزيد على كل احتياجاتها.

السنة: تمثل طائفة المسلمين السنة مجموع المسلمين اللبنانيين بعد الفتح الإسلامي لبلاد الشام. ويتواجد السنة في شمال لبنان ووسطه ومدن الساحل (بيروت- طرابلس- صيدا). ويشكلون حوالي 30% من الشعب اللبناني المقيم.

تعود مرجعيتهم الدينية إلى دار الإفتاء، وعلى رأسها مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان. ويمثل المسلمون السنة –حسب كارول داغر– عنصر الاعتدال بين الطوائف، فهم يرفضون الانعزال أو التشدد، ولقد ظل المسلمون السنة يقومون بالدور نفسه في الحفاظ على وحدة المسلمين، وآية ذلك أن مفتي السنة في لبنان يشارك في اختيار شيوخ الشيعة والدروز، مما يجعله مفتي لبنان العام في الوقت ذاته وليس السنة وحدهم والمرجع الأول لكل المسلمين هناك.[1]

الشيعة: شيعة لبنان هم من الجعفرية الإثني عشرية. مرجعيتهم الرسمية حاليا نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبد الأمير قبلان الذي يقوم بهذا الدور منذ وفاة الشيخ مُحَّد مهدي شمس الدين رئيس المجلس السابق، أما المرجعية الروحية في لبنان فتعود إلى العلامة مُحَّد حسين فضل الله.[2]

يتواجد الشيعة في صور والبقاع وبعلبك والهرمل، كما تزايد وجودهم في الفترات الأخيرة في ضاحية بيروت الجنوبية بفعل الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة في الجنوب. ويشكلون حوالي 29% من الشعب اللبناني المقيم.[3]

لقد كان الشيعة ذو نفوذ كبير في لبنان في عهد الخلفاء الفاطميين (969-1075م) حيث كان المذهب الرسمي للدولة المذهب الإسماعيلي الشيعي المتطرف. ففي القرن الحادي عشر كانوا يسيطرون على جميع المناطق اللبنانية، بما في ذلك مدن الساحل، باستثناء جبل لبنان الشمالي موئل الموارنة، والشوف ووادي التيم حيث بدأ الدروز ينتشرون فيها، واستطاعوا أن يشكلوا إمارة شيعية مستقلة في طرابلس بإدارة بني عمار.

[1]- "طوائف لبنان: الطوائف الموجودة في لبنان". (2019). تم الاسترجاع من الرابط: https://areq.net/

[2]- "سكان لبنان". (أوت 2014). تم الاسترجاع من الرابط: www.wikipedia.org

[3]- "طوائف لبنان"، **مرجع سابق**.

ISSN: 2253-0266 مجلة القانون، المجتمع والسلطة
EISSN: 2600-6219 المجلد: 12 العدد:2 السنة: 2023 ص.ص: 325-348

لكن دورهم ضعف في عهود الأيوبيين والمماليك والعثمانيين المتعاقبة من 1180م إلى 1918.[1] وظل دور اللبنانيين الشيعة محدودا على الرغم من كونهم طائفة رئيسية، فمنذ قيام لبنان الكبير وموقع الشيعة داخل النخبة الحاكمة لا يتناسب مع وزنهم الديمغرافي الحقيقي. ففي الفترة الممتدة من اعتماد الدستور اللبناني عام 1926 حتى عام 1986 تألفت في لبنان 74 حكومة، خلت الحكومات الأولى من أي وزير شيعي، وهي حكومات بشارة الخوري لعام 1928 و1929، وحكومة خير الدين الأحدب عام 1937 وحكومة حسين العويني عام 1951 وحكومات ناظم عكاري وصائب سلام وفؤاد شهاب المصغرة المتتالية عام 1952 في الأشهر الأخيرة من رئاسة بشارة الخوري للجمهورية، كما لم يدخل شيعي وزارة الإنقاذ الرباعية التي ألفت غداة أحداث 1958، ويتجلى هذا الأمر بوضوح في مرحلة ما قبل تكريس رئاسة مجلس النواب للشيعة.

رغم أن الحكومات في الفترة التي تلت هذه المرحلة كانت تضم من وزير إلى 3 وزراء شيعة، إلا أنهم كانوا مبعدين عن الحقائب السياسية، وفي معظم الأحيان كانوا يتسلمون حقائب تقنية لاسيما الزراعة والصحة والبريد. أما في الفترة الأخيرة، فقد بدا دور الشيعة يتزايد خاصة مع نجاح المقاومة الإسلامية في تحرير الجنوب بقيادة حزب الله، وكذا تعزيز سلطات مجلس النواب ورئيسه الشيعي من خلال اتفاق الطائف والتعديلات التي جاء بها.[2]

الدروز: تعتبر هذه الطائفة فرعا من الإسماعيلية الفاطمية. وضع نظامها الديني حمزة بن علي الزوزني (من زوزن بإيران)، وقام نشتكين الدرزي في عهد الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله بنشر الدعوة الجديدة في وادي التيم حيث وصلها في العام 1020م وأسس النواة

---

[1]- الخوند مسعود، **الموسوعة التاريخية الجغرافية (لبنان)**، (لبنان، الشركة العالمية للموسوعات ش.م.م، الجزء السادس عشر، 2005)، ص.75.

[2]- سلامة غسان، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، سبتمبر 1987)، ص ص. 93-94.

مجلة القانون، المجتمع والسلطة ISSN: 2253-0266
المجلد: 12 العدد:2 السنة: 2023 ص.ص: 325-348 EISSN: 2600-6219

الأولى للطائفة الدرزية التي سميت باسمه. ويسمي الدروز أنفسهم ب" الموحدين" ويعرفون أيضا ببني معروف إشارة إلى انتمائهم العربي، ولكن بعض الأسر من أصل تركي أو شركسي أو كردي كآل جنبلاط.[1]

العقيدة الدرزية هي من العقائد السرية التي هي وقف على فئة "العقّال" من الطائفة، أما فئة "الجهّال" فهم الأغلبية.[2] ويعترف الدروز بمحمد بن إسماعيل كإمام سابع، كما يعترفون بإله واحد، ويعتقدون أنه يتجسد في كثير من المناسبات بشخص رجل ما، وأن آخر ظهور له كان في شخص الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله (الذي اختفى عام 1020).[3]

يتمركز الدروز في وادي التيم والشوف وعاليه. مرجعيتهم الروحية اليوم هي مشيخة العقل وعلى رأسها الشيخ نعيم حسن.[4]

الروم الأرثوذكس والكاثوليك: الروم الأرثوذكس هم مسيحيو الشرق وأكثر المسيحيين تعلقا بالعروبة. كانت تسمى كنيستهم منذ نشأتها ب"الكنيسة السريانية الملكانية"، أما تسمية "روم" فقد لحقت بهم على الأرجح عند إنشاء نظام الملل في بدايات العصر العثماني. يكثر حضورهم في منطقة الكورة (شمال لبنان) ومنطقة الأشرفية في بيروت. مرجعيتهم بطريرك أنطاكية وسائر المشرق أغناطيوس الرابع هزيم.[5] أما الروم الكاثوليك فيعرفون بالملكيين، الذين انفصلوا عن روما ثم عادوا إليها، وهم يختلفون عن الروم الأرثوذكس

[1]- الخوند، مرجع سابق، ص. 76.

[2]- سعدي سعد، **معجم الشرق الأوسط (العراق-سوريا-لبنان-فلسطين-الأردن)**، (بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى، 1998)، ص. 182 .

[3]- أبي عاد ناجي، جرينون ميشيل، **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط (الناس، النفط، التهديدات الأمنية)**، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، ترجمة محمد نجار، الطبعة العربية الأولى، جوان 2002)، ص ص. 109-110.

[4]- "سكان لبنان"، مرجع سابق.

[5]- سعدي، مرجع سابق، ص. 202.

ISSN: 2253-0266 مجلة القانون، المجتمع والسلطة
EISSN: 2600-6219 المجلد: 12 العدد:2 السنة: 2023 ص.ص: 325–348

بكونهم تابعين عقائديا إلى كرسي روما (الفاتيكان). مرجعيتهم بطريرك أنطاكية وسائر المشرق أغناطيوس لحام الذي يتخذ من لبنان مقرا له.[1]

الأرمن الكاثوليك والأرثوذكس: يتواجدون في برج حمود (ساحل المتن) وزحلة وعنجر. الأرمن الأرثوذكس هي الطائفة السابعة من حيث العدد، ويعود عهدها في لبنان إلى أواخر القرن التسع عشر على إثر الاضطهاد التركي للأرمن. ومرجعيتهم هو الكاثوليكوس آرام الأول. أما مرجعية الأرمن الكاثوليك المحلية هو الكاثوليكوس نرسيس بدروس التاسع عشر.[2]

السريان الكاثوليك والأرثوذكس: هم من أوائل الذين سكنوا لبنان، وهم من الأقليات. مرجعية الكاثوليك منهم البطريرك مار أغناطيوس موسى الأول داود بطريرك أنطاكية وسائر المشرق، والأرثوذكس مرجعيتهم الكاثوليكوس آرام الأول.

الأقباط الكاثوليك والأرثوذكس: هم الطائفة الثامنة عشرة التي ضمت منذ فترة غير بعيدة إلى قائمة الطوائف المعترف بها رسميا في لبنان. مرجعية الكاثوليك منهم الأب أنطونيوس مقار إبراهيم، أما الأرثوذكس فمرجعيتهم المطران سليم بتران.

الإسماعيليون: يعتبرون جماعة منشقة عن الشيعة. لا يعترفون بالإمام موسى الكاظم كإمام سابع، ولكنهم يحملون اعتقادا أن آخر إمام ظهر على الأرض كان إسماعيل بن جعفر الصادق. ويعتبر الآغا خان الزعيم الروحي للإسماعيلية.[3]

---

[1]– "سكان لبنان"، مرجع سابق.

[2]– الخوند، مرجع سابق، ص. 34.

[3]– أبي عاد، جرينون، مرجع سابق، ص. 109.

ISSN: 2253-0266
EISSN: 2600-6219
مجلة القانون، المجتمع والسلطة
المجلد: 12 العدد:2 السنة: 2023 ص.ص: 325-348

الطائفة الإسماعيلية في لبنان قدمت من بلاد الشام، التي جاؤوها من العراق هربا من السلطة العباسية، وهم أقلية ولا يتخذون مكانا محددا لإقامتهم. ومرجعيتهم الدينية خارج لبنان.

الكلدان: مشرقيون وفدوا من العراق، وطائفتهم هي من الأقليات. يتواجدون في العاصمة اللبنانية بصورة خاصة. مرجعيتهم البطريرك مار روفائيل الأول بيداويد في بغداد. لا يختلف الكلدان عن الآشوريين والبابليين جنسا وثقافة وحضارة، فقد كانوا واحدا في الدين واللغة، وإن رأى بعضهم أنهم قبائل آرامية.[1]

اللاتين: يعتبرون من المنحدرين عن الصليبيين في لبنان، وهم من أصغر الطوائف الأقلية، ولا يقطنون منطقة معينة، ويتبعون المطران بولس دحدح.

الإنجيليون: اعتنقوا هذا المذهب على أيدي المرسلين وموجات التبشير البروتستانتية. وهم من سكان لبنان الأصليين. يتواجد أغلبهم في بيروت، وتحديدا في منطقتي رأس بيروت والأشرفية. مرجعيتهم في لبنان هي القس سليم صهيوني.

العلويون: جاءوا من سوريا واستقروا في جبل بعل محسن وعكار. مرجعيتهم رئيس المجلس الإسلامي العلوي في لبنان.

الآشوريون: طائفة مسيحية جاءت من بلاد مابين النهرين، وتوزعوا على بعض مناطق بيروت وجبل لبنان.[2]

[1]- سعدي، مرجع سابق، ص. 388.

[2]- "سكان لبنان"، مرجع سابق.

لقد اختلفت نسبة هذه الطوائف من فترة إلى أخرى، ففيما كان مجموع الطوائف المسيحية يشكل الأغلبية وفقا لإحصاء 1932 بنسبة 51.2%، أصبحت الطوائف المسلمة هي التي تشكل الأغلبية وهذا حسب إحصاء 2007 بنسبة 58.92%.

الجدول رقم 01: إحصاء 1932

الطائفة (المسيحيون)	النسبة المئوية	الطائفة (المسلمون)	النسبة المئوية
الموارنة	28.8	السنة	22.4
روم أرثوذكس	9.7	الشيعة	19.6
روم كاثوليك	5.9	الدروز	6.8
آخرون (معظمهم أرمن)	6.8	النسبة الكلية للمسلمين	48.8
النسبة الكلية للمسيحيين	51.2		

المصدر: "سكان لبنان": **www.wikipedia.org**

الجدول رقم 02: إحصاء 2007

الطائفة (المسيحيون)	النسبة المئوية	الطائفة (المسلمون)	النسبة المئوية
الموارنة	22.19	السنة	26.44
روم أرثوذكس	7.86	الشيعة	26.06

ISSN: 2253-0266
EISSN: 2600-6219

روم كاثوليك	5.2	الدروز	5.63
أرمن أرثوذكس	3.01	علويين	0.79
أرمن كاثوليك	0.67	النسبة الكلية للمسلمين	58.92
إنجيليون	0.58		
أقليات	1.56		
النسبة الكلية للمسيحيين	41.07		

المصدر: "سكان لبنان": www.wikipedia.org

رابعًا: النظام السياسي في لبنان (نظام المحاصصة الطائفية):

سياسيا، لبنان هو دولة حديثة العهد في المشرق العربي، أنشئت وفقا لاتفاقية سايكس بيكو بين الحكومتين البريطانية والفرنسية عام 1916، وأعلن إنشاؤها باسم دولة لبنان الكبير في سبتمبر عام 1920، ثم باسم "الجمهورية اللبنانية" في 23 ماي عام 1926. وهي تنتسب باسمها إلى جبل لبنان الذي لعب دورا هاما في الإمارتين المعنية (1516-1697) والشهابية (1698-1842).[1]

النظام السياسي في لبنان هو نظام ديمقراطي جمهوري برلماني. ومع أن الدستور عام 1926 لم تأت فيه إشارة تدل على أن النظام برلماني، حتى تعديلات 1990 المنبثقة عن

[1] – الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة** (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة، الجزء الخامس، 1996)، ص.408.

ISSN: 2253-0266
EISSN: 2600-6219
مجلة القانون، المجتمع والسلطة
المجلد: 12 العدد:2 السنة: 2023 ص.ص: 325-348

اتفاق الطائف، التي ذكرت في الفقرة "ج" من المقدمة أن "لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية"، إلا أن عناصر النظام البرلماني كانت موجودة، منها مسؤولية الوزراء، وواجب الحكومة بالتقدم ببرنامج أمام المجلس وضرورة توقيع الوزير أو الوزراء المختصين على مقررات رئيس الجمهورية، مع صلاحيات ملحوظة لرئيس الجمهورية وتعزيز مركزه.[1]

يقوم النظام السياسي في لبنان على أساس المحاصصة الطائفية. لأنه يقوم على توزيع مناصب مؤسسات الدولة على أساس طائفي، فرئيس الجمهورية مسيحي ماروني، ورئيس الحكومة مسلم سني، ورئيس البرلمان مسلم شيعي. ويتم تطبيق هذا التوزيع الطائفي في مناصب الوزراء. وبالنسبة للجيش، يكون قائده من الموارنة، ويتكون المجلس العسكري وهو أعلى هيئة بالجيش من ضباط ممثلين للطوائف الخمس: السنة والشيعة والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والدروز، كما يراعى التمثيل الطائفي في اختيار الطلاب المتقدمين للالتحاق بالكليات العسكرية. وهو نفس الوضع بالنسبة لعضوية مجلس النواب الذي تم توزيع مقاعده على أساس طائفي ولا يحق للمواطن اللبناني ترشيح نفسه إلا في الدوائر المخصصة للطائفة التي ينتمي إليها.[2]

إن طائفية النظام السياسي اللبناني ليست حديثة العهد. فلقد جرى تكريسها على الصعيد السياسي بموجب قوانين أساسية وأعراف سلوكية لها حرمة القوانين، وذلك منذ مجلس الإدارة في جبل لبنان في عهد المتصرفية إلى المؤسسات "الدستورية" في عهد الانتداب الفرنسي إلى مختلف التشريعات في عهود الاستقلال بعد 1943.

---

[1]- الخوند، مرجع سابق، ص.32.

[2]- هلال علي الدين، "لبنان من الطائفية..إلى المواطنة". (أوت 2020). تم الاسترجاع من الرابط:
https://gate.ahram.org.eg/daily/News/203477/4/774089/

ورغم أن الدستور المعدل من خلال اتفاق الطائف، وضع إلغاء الطائفية السياسية ضمن الأهداف الوطنية الأساسية التي يقتضي العمل على تحقيقها وفق خطة مرحلية، فقد جاء في المادة 95 من الدستور أنه على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية. كما نصت الفقرة ط من مقدمة الدستور على أنه لا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، والفقرة ي التي تنص على أنه لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك. وكرس الدستور حقوق الطوائف في التمثيل العادل في جميع المناصب والمراكز العامة (المادة 24) وتلغى قاعدة التمثيل الطائفي باستثناء وظائف الفئة الأولى تكون مناصفة بين المسلمين والمسيحيين دون تخصيص أي وظيفة لأي طائفة مع التقيد بمبدأ الاختصاص والكفاءة.[1]

فإن النظام السياسي اللبناني في مرحلة الطائف لم يبتعد كثيرا عن الطائفية. فقد اعتبر النائب نجاح واكيم أن دولة الطائف هي نسخة معادلة لدولة 1943، والتعديلات التي أدخلتها لا تبتعد بالدولة عن الارتهان الطائفي الكامل، لكنها تعيد توزيع الحصص وتوزيع الأدوار في ضوء المتغيرات الديمغرافية الطائفية، وبالتالي فإن وثيقة الطائف لم تحمل مشروعا يتعدى مجرد الانتقال من الحرب الأهلية الساخنة إلى الحرب الأهلية الباردة. وذلك راجع – وفقا لنجاح واكيم- إلى أن الذين صاغوا اتفاق الطائف هم مجموعة من النخب السياسية الطائفية، وبالتالي فإن مواقعهم هذه انعكست على صياغتهم لمشروع الوثيقة تحت عنوان" وثيقة الطائف".

ويمكن أن نتبين الطائفية في لبنان والنظام السياسي اللبناني من خلال ما يلي:

[1]- نعمة إسماعيل عصام،"ضوابط الديمقراطية اللبنانية". **المستقبل العربي**، العدد 314، أفريل 2005، ص.163.

– الطائفة في لبنان مكرسة كمؤسسة سياسية، اجتماعية وتربوية واقتصادية، بوصفها تتمتع بتراتب داخلي يقف على رأسه مجلس ديني لإدارة شؤونها: كمؤسسة سياسية، تشكل الطائفة وسيطا بين الفرد والدولة، فهي المعبر الوحيد الذي يصل به إلى الوظيفة، إلى النيابة، إلى الوزارة أو الرئاسة؛ كمؤسسة اجتماعية، تملك الطائفة جهازا قضائيا يشرف على الحالة الشخصية للفرد(زواج، طلاق، إرث)، كما تملك جمعيات تؤمن الاتصال شبه الدائم بين أبنائها، ودوائر لإحصاء عدد أبنائها؛ كمؤسسة تربوية، للطائفة دور عبادة ومدارس وجمعيات تبث من خلالها القيم الدينية والثقافة المميزة؛ وعلى المستوى الاقتصادي تملك الطائفة عقارات يعود ريعها لمشاريع الإحسان والتعليم.

فالطائفة في لبنان، تحاصر الفرد منذ ولادته بدءا بالعائلة مرورا بالعادات والتقاليد والمؤسسات إلى جهاز الدولة الذي لا يعترف بعضوية الفرد إلا من خلال اعتراف الطائفة بعضويته فيها.[1] وفي هذا ترى الباحثة الأمريكية "مارين ميليفن" أن "النظام السياسي الطائفي هو الأساس في مشكلة لبنان، لأن كل طائفة تعتبر نفسها أشبه بدولة مستقلة. فلكل طائفة رجال دينها وسياسيوها ولكل طائفة مناطقها، حتى أصبح لبنان ولايات غير متحدة تعيش حالات الحذر من بعضها البعض إلى حد الخوف المتبادل من أن تؤدي أية مشكلة بين أبناء الطوائف إلى حرب طائفية. وذلك راجع إلى غياب وحدة لبنانية تنطلق من خلال قاعدة المواطنة".[2]

– المناصب العليا في الدولة، فقد جرى توزيعها على الطوائف الكبرى، بحيث تكون رئاسة الجمهورية من نصيب الموارنة، ورئاسة مجلس النواب من نصيب الشيعة، ورئاسة الوزارة

---

[1]– شقير رشيد، **مفاهيم الدولة والنزاعات(دراسة في إيديولوجيات القوى السياسية اللبنانية)**، (بيروت، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1992)، ص ص.188-189.

[2]– "حوار مع الباحثة مارين ميليفن حول النظام السياسي اللبناني والمواطنة". (2010). تم الاسترجاع من الرابط: www.arabic.bayynat.

من نصيب السنة، ونيابة رئاسة مجلس النواب ونيابة رئاسة مجلس الوزراء من نصيب الروم الأرثوذكس.

فلقد كرس الميثاق الوطني لعام 1943 هذا التوزيع وجعله عرفا من الأعراف النافذة في السياسة اللبنانية الداخلية حتى جرى تعديل الدستور وفق وثيقة الوفاق الوطني المنبثقة عن اتفاق الطائف في 21 سبتمبر 1990.

رغم هذا التعديل، فإن العرف إياه لا يزال متبعا على صعيد الرئاسات الثلاث، إذ لم يلغ اتفاق الطائف الأولويات المحددة من قبل النظام السابق ولكنه غير صلاحيات المؤسسات المنبثقة عن هذا النظام، وذلك من خلال تحجيم دور رئيس الجمهورية مقابل تعزيز دور مجلس الوزراء ومجلس النواب.[1]

لذلك يقول مهدي عامل فإن "الطوائف ليست طوائفا إلا بالدولة، لا بذاتها كما يوهم الفكر الطائفي. والدولة في لبنان هي التي تؤمن ديمومة الحركة في إعادة إنتاج الطوائف لكيانات سياسية هي، بالدولة وحدها، مؤسسات".[2]

- رغم أن لبنان اعتمد نظام التعددية الحزبية المطلقة منذ وقت مبكر من مطلع القرن العشرين. وتكرس بعد الاستقلال بنص دستوري عام 1943، فقد جاء في المادة 13 من الدستور: "حرية إبداء الرأي قولا وكتابة وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون".[3] فإن الحياة الحزبية بمفهومها الشامل غائبة في لبنان، وما يسمى حزبا غالبا ما يمثل تجمعا أقرب إلى الصيغة العائلية والطائفية منه إلى

[1]- الخوند، **مرجع سابق**، ص.180.

[2]- عامل مهدي، **في الدولة الطائفية**. (بيروت، دار الفرابي، 1986)، ص.23.

[3]- أنور بندق وائل، **موسوعة الدساتير والأنظمة السياسية**، (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، المجلد الرابع، 2004)، ص.10.

الصيغة الحزبية التعددية المطلقة التي لا تمنع أي اتجاه من التعبير عن نفسه في شكل حزبي.[1] فهناك تنافس بين العديد من الأحزاب على تمثيل الطوائف اللبنانية لأن لكل حزب هوية صريحة متمثلة بالطائفة أو المنطقة التي تسكنها الطائفة(الحزب التقدمي الاشتراكي: دروز جبل لبنان؛ حركة أمل: شيعة الجنوب والضاحية الجنوبية وبعلبك؛ اللقاء الإسلامي: سنة بيروت، صيدا، الشمال والبقاع الغربي وراشيا؛ حزب الكتائب والقوات اللبنانية: مسيحيو بيروت الشرقية وجبل لبنان؛ حزبي الهاشناق والكاشناك: الأرمن....).[2]

– بالرغم من تجربة لبنان الديمقراطية والليبرالية، فإن عائلات بعينها تتحكم بسلطته ومنها جنبلاط وأرسلان وحمادة والأسعد والخازن وفرنجية وسلام وكرامي والصلح وإدّة والجميّل وغيرها. ففي انتخابات 1996 لحظت صحيفة النهار، بناء على دراسة تمت بإشراف ملحم شاوول، أن هناك عودة إلى "العائلة السياسية" وأن عوامل تؤمن استمرار الزعامة العائلية هي الوجود الشخصي للزعيم ومشاركته الدائمة في اللعبة السياسية، ووجود توارث لهذه الشخصية، مما يؤمن استمرار العائلة ونهجها، ووجود مؤسسات تؤمن شبكة واسعة من الخدمات.[3]

– كما تشكل الطائفية السياسية في لبنان سببا للانقسام الداخلي، فإنها تشكل أيضا مبررا مناسبا لتدخل قوى خارجية عديدة. فأغلب الطوائف في لبنان ترتبط ارتباطات سياسية بدول أجنبية، فمثلا المسيحيون ولاسيما الكاثوليك يرتبطون ارتباطا تاريخيا ووثيقا بفرنسا، كما كان الدروز على ارتباط ببريطانيا في مراحل سابقة، والسنة بدول الخليج، أما الشيعة

[1]– الكروي محمود صالح، "لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية". **المستقبل العربي**، العدد 316، جوان 2005، ص.37.

[2]– شقير، **مرجع سابق**، ص.231.

[3]– بركات حليم، **المجتمع العربي في القرن العشرين(بحث في تغير الأحوال والعلاقات)**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، يوليو 2000)، ص ص. 552-553.

فقد كانوا غير مرتبطين بإيران زمن الشاه ولكنهم بعد انتصار الثورة الإسلامية أصبح لكثير منهم ارتباط بالجمهورية الإسلامية بإيران وكذلك سوريا.[1]

فلقد أكد مُحَّد حسين فضل الله(واحد من المرجعيات الشيعية) أن "الأزمة اللبنانية لا تعود إلى أوضاع لبنان الداخلية، وإنما تعود في الأساس إلى خضوعه للخطوط الدولية والإقليمية، خصوصا الطرف الأمريكي والأوروبي. فضلا عما يطلقه الموقع المعادي لحرية لبنان واستقلاله من ضغوط سياسية وأمنية تتصل بمصالح أطرافه والتحالفات مع أعداء الأمة". وبالتالي، فإن أغلب المشاكل والأزمات التي يتخبط فيها لبنان، بما فيها الطائفية، ناجمة عن التدخلات الخارجية في الشؤون اللبنانية.[2]

واعتبر جورج قرم، في مداخلة له ألقاها بتاريخ 28 نوفمبر2003 في جامعة السيدة لويزة، أن " النظام الطائفي اللبناني الحديث لا يعبر عن ديمقراطية توافقية بل عن التوازنات الإقليمية والدولية وأن لعبة تسييس الطوائف وإدخالها منذ 200 سنة في شبكات النفوذ الإقليمي والدولي في إطار تكريس نظام تقاسم السلطة المحلية على أساس طائفي، يحول بطبيعة الحال دون قيام دولة قوية ومستقلة".[3] وأضاف جورج قرم أن "التوازنات الطائفية في لبنان ليست من صنع إرادة اللبنانيين بل هي نتيجة لتوازن القوى الخارجية الفاعلة على الساحة اللبنانية وأدواتها الطوائف اللبنانية".[4]

---

[1]- قادري، مرجع سابق، ص.21.

[2]- عبد العزيز فرحات إسلام. "فضل الله في حوار خاص لإسلام أون لاين. نت: 80%مشترك فقهي بين السنة والشيعة". (2009). تم الاسترجاع من الرابط:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1201957644652&pagename=Zone-Arabic-Shariah%2FSRALayout

[3]- نعمة، **مرجع سابق**، ص.166.

[4]- قرم جورج، **مدخل إلى لبنان واللبنانيين، تليه اقتراحات في الإصلاح**. (بيروت، دار الجديد، 1996)، ص. 37.

ISSN: 2253-0266 مجلة القانون، المجتمع والسلطة
EISSN: 2600-6219 المجلد: 12 العدد:2 السنة: 2023 ص.ص: 325–348

خاتمة:

حاولنا في هذه الورقة دراسة تأثير الطائفية على النظام السياسي في لبنان وتوصلنا إلى النتائج التالية:

– يعاني المجتمع اللبناني من انقسام طائفي حاد، فعلى الرغم من عدد سكانه القليل، فإنه يضم أكثر من ثمانية عشر طائفة، تشكل كل طائفة منها كياناً منفصلاً متماسكاً داخل المنطقة التي تعيش بها، وفي بعض الفترات كانت كل طائفة تتمتع بإدارة شئونها بحرية واستقلال عن الجماعات الأخرى.

– إن قضية الطائفية في لبنان ليست قضية جديدة، وإنما هي قضية قديمة ولها جذورها التاريخية، فالطائفية هي العنصر الرئيس الذي يحكم العملية السياسية، وكل الدساتير والمواثيق التي تجتمع عليها الطوائف اللبنانية منذ الاستقلال نصت على المحاصصة بين طوائف المجتمع اللبناني وعملت على ترسيخ الوضع الطائفي في لبنان.

– رغم التعديلات التي عرفها لبنان على مستوى النظام السياسي والتي كرسها اتفاق الطائف، إلا أن النظام السياسي لم يبتعد كثيرا عن الطائفية، فبقى لبنان بنظامه السياسي رهين لنظام المحاصصة الطائفية ولتحركات الطوائف الدينية. الأمر الذي انعكس على مجمل تطور الأحداث داخل لبنان، بحيث أصبح النظام السياسي اللبناني يعبر فقط عن مصالح الطوائف المتعددة داخل لبنان، ولم يعكس مصالح المجتمع وأهدافه والقيم الثقافية والاجتماعية الموجودة فيه،كما أن تعزيز الهويات الطائفية وتوفير وضع سياسي وقانوني متكامل لها جاء على حساب التقارب نحو هوية وطنية مشتركة.

– إنّ طبيعة التركيبة الديموغرافية في لبنان، وطبيعة النظام السياسي القائم على المحاصصة الطائفية والمذهبية، تجعل أي خلاف في لبنان يتحوّل بسرعة إلى مستوى عالٍ من

مجلة القانون، المجتمع والسلطة ISSN: 2253-0266
المجلد: 12 العدد:2 السنة: 2023 ص.ص: 325–348 EISSN: 2600-6219

الاستقطاب. إلا أن هذا لا يعني بأن ما حدث في لبنان من أزمات سياسية وحروب أهلية كلّه يتعلق بالطائفية السياسية، أو بإعادة توزيع الحصص الطائفية في النظام السياسي وحسب، وإنما هناك عوامل أخرى داخلية وأخرى خارجية ساهمت بدرجات متفاوتة في التأثير على النظام السياسي وعلى الوضع عموماً في لبنان.